جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية - المنصورة

****

((الجر على الجوار بين الاعتماد والرد))

تأليف

دكتور محمود محمود السيد الدريني

أستاذ اللغويات المساعد
بجامعة الأزهر - كلية اللغة العربية -المنصورة
وأستاذ النحو والصرف المشارك
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

الدريني، محمود محمود السيد
الجر على الجوار بين الاعتماد والرد
٥٦ صفحة ؛ ١٢×١٩سم
ردمك
١-
ديوي :
رقم الإيداع:
ردمك


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الموصوف بكلّ كمال ، والصلاة والسلام على خَيْرِ وَلَدِ عدنان سيدنا محمد وعلى آله وصحبه البررة الطاهرين.

وبعد.

فممَّا لاشك فيه أنَّ النحاة قد خَلَفُوا لَنَا تراثًا تَليدًا نَعَزُّ به ونفخر، وعلمًا فريدًا نزهو به ونقهر، وفكرًا سديدًا شَهِدَ به أهْلُ التحقيق والنظر، بَيْدَ أنَّهُمْ بَشَرٌ يُصيبون ويُخطئون ، ومِنْ ثَمَّ لم يَسْلَمْ بناؤهم الذي أقاموه ، وصَرْحُهُمُ الّذي شَيَّدُوه مِنْ فَجَوات ، ولَمْ تسلم أقْوَالهم من هانات ، ولا غَرْو فهذا من أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر.

فَمِنْ فَجَوات ما أقاموه وهانات ماأقَرّوه «الجرُّ على الجوار» فلاعَنْ فصيح كلام العرب نقلوه ، بل على مثال لايُعْرَف له قائل ولا تُعْرف له نظائر اعتمدوه وهو قَوْلهم : « هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ» ولو أنَّ النحاة قَضَوْا على هذا المثال بالخطأ كقضاء الخليل لَقُضِيَ الأمر، وما كانت هذه الآراء التي تباينت ، ولا الأقوال التي تعددت.

ولمَّا كانت هذه الظاهرة – كغيرها – مثار خلاف، وموضع اختلاف ، أردت جَمْعَ ماقيلَ فيها ناظرًا فيه بعين المبصر المفكر والناقد الحصيف المدقق، وخاصة أن بَعْضَهم حمل عليها بَعْضَ آيات القرآن .

وكانت هذه الدِّراسة التي لاقيت فيها عَنَاءً ومشقة ، إذ الأقوال فيها – كما أسلفت – متناثرة في كتب النحو واللغة والتفسير، وآراء النحاة فيها متباينة ، فمنهم مَنْ أقَرَّها ، وأتى بالشواهد تقريرًا لها ، ومنْهُمْ مَنْ رَدَّها ، ولم يَحْمِلْ شيئًا من شواهد العربية عليها ، ودعى إلى صَوْن القرآن الكريم عنها .

هذا وقد اشتملت هذه الدِّراسة – والتي جاءت بعنوان :

الجر على الجوار بين الاعتماد والرد

على قسمين يسبقهما مقدمة ويعقبهما خاتمة .

أما المقدمة فقد أفصحت عن دوافع البحث.

وأمَّا القسم الأول ففيه تحدثت عن حَدّ الجرّ وسر اختصاصه بالأسماء، وأقسامه..

وأما القسم الثاني- وهو المعني بهذه الدراسة ففيه الحديث عن الجر على الجوار وجاء مشتملاً على مايلي:

ضابط الجر على الجوار

الرواية المعتمد عليها .

شواهده .

الشواهد الشعرية ومناقشتها .

الشواهد القرآنية ومناقشتها .

مُؤَيِّدي الجر على الجوار.

معارضي الجرّ على الجوار.

رأي المحقق ابن هشام .

الأبواب التي وقع فيها الجرّ على الجوار.

أسباب رَدّ الجر على الجوار.

شروط الجر على الجوار.

ورود الحمل على الجوار في المرفوع والمجزوم.

أمَّا الخاتمة ففيها نتائج الدِّراسة .

والله حسبي وكافيني وعليه اعتمادي وتوكلي،،،،

المؤلف

دكتور محمود محمود السيد الدريني
أستاذ اللغويات المساعد
بجامعة الأزهر - كلية اللغة العربية -المنصورة

الجَرُّ أحَدُ ألقاب الإعراب ، ويُرَادفه الخفض، وهو علامة مميزة للاسم عن قسميه الفعل والحَرْف. فهو خاص بالأسماء ولاحظ للفعل والحرف فيه .

فإن قيل: ولِمَ كان الخفض خاصًا بالأسماء؟

فالجواب مِنْ وجهين: [1]

الأول: أنّ الخفض لايكون إلاّ بالإضافة ، والإضافة لاتتصور إلاّ في الأسماء ، ومن ثَمَّ لايكون الخفض إلاّ في الأسماء .

الثاني: أنَّه قد تقرر أنَّ الجار والمجرور كالشيء الواحد، فلو كان الخفض في الأفعال لكان الفعل مع خافضه كالشيء الواحد ، والفعل ثقيل والثقيل لايتحمل الزيادة .

والمراد به : الكسرة التي يُحْدِثها عامل الجرّ أو ماينوب عنها [2].

أقسام الجر:

ذكر أبو حيان [3] - للجر - ثلاثة أقسام هي: الجرّ بالحرف، والجر بالإضافة والجر بالتبعية وتعقبه ابن هشام قائلا [4] « وبقى عليه في ظاهر الأمر جرّان آخران : أحدهما : الجَرّ بسبب الجوار....

الثاني: الجر بسبب توهم دخول حروف الجرّ.

وهذان في الحقيقة يرجعان إلى الجرّ بالحرف ، والجرّ بالتبعية » .

(١) البسيط في شرح الجمل ٢/٨٤٠.

(٢) ينوب عن الكسرة : الياء : في المثنى ، وجمع المذكر السالم والأسماء الستة ، والفتحة في الممنوع من الصرف.

(٣) شرح اللمحة البدرية لابن هشام، ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٤) السابق ص ٢٣٦.

وبعض العلماء يذكر الجر بالحرف والإضافة فقط، دون التبعية والمجاورة ، والتوهم ، والسبب في ذلك ماذكره الصبان حين قال[1]، ولم يقل والتبعية لأنَّ الصحيح أنَّ التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ، ولم يَقُلْ المجاورة والتوهم لندرتهما . ممَّا سبق يتبين لنا أنَّ أقسام الجرّ خمسة : وهاك هي:

الأول: الجرّ بالحرف، نحو : كتبت بالقلم ، وحروف الجرّ عشرون جمعها ابن مالك في قوله :

هاك حروف الجرّ وهي: من إلى   حتَّى خلا حاشا عدا في عن على
مذ مُنْذ رُبَّ الـــلام كي واو وتا   والكـاف ، واليـــاء، ولعل، ومتى

وإنَّما سميت بذلك لأنَّها تعمل الجرّ كما قيل: حروف النصب، والجزم لذلك ، أو لأنَّها تَجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء – أي تضيفها وتوصلها إليها ، ولهذا سَمَّاها الكوفيون : حروف الإضافة ، وسمَّاها بعضهم : حروف الصفات[2].

وإنما عملت حروف الجرّ لاختصاصها بالأسماء، لأنَّ شرط العمل الاختصاص فلما كانت مختصة بالأسماء عملت فيها العمل الخاص بها وهو الجرّ واختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه ، فإذا أثَّرَ في المعنى أثر في اللفظ، ليكون اللفظ على حسب المعنى[3].

فإن قيل: ولِمَ عملت هذه الحروف الجر؟

والجواب: إنَّما عملت لاختصاصها بالأسماء، والحـــروف متى

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٠.

(٢) التصريح للشيخ خالد ١/٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/٢٠٧، ٣٥٢..

كانت مختصة وجب أن تكون عاملة ، وإنّما عملت الجرّ دون غيره لأمرين[(١)]

أحدهما : لأنّ إعراب الأسماء رفع ونصب وجَرّ ، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ ، والفعل إلى الرفع أيضًا في الفاعل، وإلى النصب في المفعول فلم يبق إلاّ الجرّ فاستبدت به .

والثاني: إنّما عملت الجرّ لأنّها تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجرُّ وقع وسطًا [(٢)] بين الرفع والنصب ، فأعطى الأوسط الأوسط.

وقال ابن يعيش:[(٣)] « وجعلت تلك الحروف جارّة ولم تَقْض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها ، لأنَّهُمْ أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف ، وجعلت هذه الحروف جارّة ليخالف لفظ مابَعْدَها لفظ مابَعْدَ الفعل القوي، ولمّا امتنع النصب لما ذكرنا لم يبق إلاّ الجر».

ولهذه الحروف خصائص نوجزها فيما يلي:[(٤)]

١- أنّها لاتقع في صدر الكلام ، وإنّما تقع متوسطة ، لأنَّها إنَّما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال ، وموصلة لمعاني الأفعال إلى الأسماء .

٢- أنَّها تعمل الجرّ في النكرة والمعرفة .

---

(١) أسرار العربية للأنباري ص ٢٥٣، واللباب للعكبري ٣٥٢/١.

(٢) فالجر من (الياء) وهي من حروف وسط الضم، بخلاف الرفع ، لإنّه من الضم، والضم من الواو ، والواو من الشفتين ، وبخلاف النصب فإنّه من الألف، والألف من أقصى الحلق.

اللباب ٣٥٢/١.

(٣) شرح المفصل ٩٢٨/٨.

(٤) الإنصاف ٨٣٢/٢، ٨٣٣.

٢ - أنها تعمل الجرّ في نكرة موصوفة وغير موصوفة .

فهذه الحروف لابُدّ لكل حرفٍ منها من اسم يجره على الوجه المبين في كتب النحو.

الثاني: الجر بالإضافة ، نحو«كتاب خالد» والعامل في المضاف إليه هو المضاف وفاقًا لسيبويه ، لامعنى اللّام خلافًا للزجاج[1].

وإنما جُرّ الثاني بالأول لأنّ الإضافة تُقَدَّر بحرف الجرّ ، ولكنه حُذِف ليحصل التخصيص أو التعريف، فناب الاسم عن الحرف، فعمل عمله كما يعمل الاسم عمل الفعل في مواضع ، وليس في الإضافة تقدير حرف على جهة التضمين ، إذ لو كان كذلك لأوجب البناء[2].

قال ابن هشام[3]: «وقسمت المجرورات إلى قسمين : مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة ، وبدأت بالحرف، لأنّه الأصل» .

فإن قيل: لِمَ كان الأصل في الجر للحروف؟

والجواب: كان الأصل في الجرّ للحروف لأمرين[4].

أحدهما : أنّ أصل العمل للأفعال، والحروف دخلت موصلة لها إلى الأسماء، فَلَمّا اختصت عملت ، فكانت تلْوَ الأفعالِ في العمل، أمّا الأسماء فمعمول فيها ، فلم تكن عاملة.

والثاني: أنّ الإضافة تُقَدَّرُ بالحرف ، فَدَلّ ذلك على أنّه الأصل.

الثالث: الجر بالتبعية ، فَيُجَرّ الاسم إذا كان تابعًا لمتبوع مجرور.

فالنعت، والتوكيد والعطف ، والبدل «مجرورة حتمًا إذاً كان التابع مجرورًا.

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٣/٨٤.

(٢) اللباب ١/٣٨٨.

(٣) قطر الندى ص ٣٧١.

(٤) اللباب ١/٣٥٣.

والصواب: أنَّ الجرّ بالتبعية ليس نوعًا جديدًا من المجرورات ، بل هو راجع إلى أحد النوعين السابقين ، لأنَّ العامل في التابع -ماعدا البدل- هو نفس العامل في المتبوع ، والبدل على نية تكرار العامل فعامله مثل عامل المبدل منه ، فلا يخرج التابع عن كونه مجرورًا بالمضاف أو بحرف الجر.

الرابع: الجرّ على التوهم كقول الشاعر:

بَدَا لِي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامَضَى ولا سابقٍ شَيْئًا إذَا كَانَ جَائيًا

بجر«سابق» على توهم دخول الباء على خبر « ليس»إذ الباء تدخل في خبر ليس كثيرًا ، قال الله عَزَّ وجلّ:﴿ أليس الله بكاف عبده﴾ وقال جَلَّ شانه﴿ أليس ذلك بقادر﴾ وتقول: لست جبانًا ولا كاذب، بجر «كاذب» وإن كان معطوفًا على «جبانًا» المنصوب لتوهم دخول الباء على خبر ليس « جبانا» لجواز جرّه بالباء. «جبانا» لجواز جرّه بالباء .

وقد أطلق عليه ابن هشام « العطف على التوهم» قال[1] «العطف على التوهم ، نحو: « ليس زيد قائمًا ولا قاعد » بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهم (كما صح دخول الباء في خبر ليس» وشرط حسنه كثرة دخوله هناك « أي كثرة دخوله في الموضع الذي صَحّ فيه ، فإن الباء تدخل في خبر ليس كثيرًا » ولهذا حسن قول زهير:

بدا لي أنّي لست مدرك مامضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا»

والجر على التوهم نادر لايُعَول عليه .

الخامس: الجرّ على الجوار ، وهو المقصود بهذه الدراسة .

---

(١) المغني ٢/٤٧٦.

الجر على الجوار

يرى بعض العلماء أنَّ الجر على الجوار قائم على جَرّ الاسم لمجاورته المجرور فيجري مجراه ، أو قائم على اكتساب لفظ حركة لفظ آخر قبله مجاور له على غير مايقتضيه القياس في إعراب ذلك الاسم الثاني.

قال الفاكهي[1]، كقولهم « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » بخفض «خَرِبٍ» لمجاورته لـ «ضب» وحقّه الرفع لأنّه صفة لـ« جُحْر» .

وقال سيبويه [2] « وممّا جَرَى نعتا على غير وجه الكلام : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأنّ الخرب» نَعْت «الجحر» و«الجُحْرُ» رفع ، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضَبِّ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضَبِّ ، فجروه لأنّه نكرة كالضَبِّ ، ولأنّه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنّه صار هو والضَبّ بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ ، فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّاني» فأضفت الرُمّان إليك ، وليس لك الرُمَّان إنما لك الحَبُّ ... فكذلك يقع على «جُحْر ضب» مايقع على حَبّ رُمّان، تقول: هذا جُحْرُ ضَبِّي، وليس لك الضَّبُّ إنّما لك جُحْر ضَبٍّ ، فلم يمنعك ذلك من أن قلتَ : جُحْرُ ضَبِّي ، والجحر والضّبُ بمنزلة اسم مفرد، فانجرَّ الخربُ على الضَّب كما أضفت الجُحْرَ إليك مع إضافة الضَبِّ ، ومع هذا أنَّهُمْ أتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم : بهِمِ و «بِدَارِهِم، وما أشبه هذا ، وكلا التفسيرين تفسير الخليل» .

---

(١) حاشية بشرح الفاكهي على قطر الندى ص ١٩٠.

(٢) الكتاب ٤٣٦/١.

ويفهم من كلام سيبويه أنَّ جَرّ الاسم لمجاورته المجرور على غير قياس .

وأكثر العرب لايرتكبونه ، فأكثرهم يرفع «خَرِبٌ » لأنَّه صفة للجحر . وسيبويه مع عامة العرب لايَرْتضي الجر على الجوار أمَّا قوله « ومع هذا أنّهم أتبعوا الجر الجر كما اتبعوا الكسر الكسر ..» فتعليل لوقوعه عند من ارتكبه غلطًا ، ومن ثمّ قال النحاس[1] « وهو (الجر على الجوار)عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب» .

وقال الشيخ محمد محي الدين[2] « النحاة يذكرون أنَّ الجرّ بسبب مجاورة الاسم المجرور سواء أكان في النعت أم في العطف شاذ، وهو في باب التوكيد أشد شذوذًا ...».

وقال ابن هشام[3]« أمَّا قَوْلهم : « هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ» فأكثر العرب ترفع « خَرِبًا » ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر:

❖ قد يُؤخـــذ الجار بجرم الجــار ❖

ومُرَادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي «خَرِبٍ» ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عمَّا ذكرناه من أنَّه تابع لمنعوته في الإعراب...»

وأقول : لو سلمنا -جدلاً- أنَّه شاهد صحيح فإنَّ «خرب» لم يخفض على المجاورة بل إنَّ القائل الأول لهذا قد أجرى عليه سنن العربية فوقف

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٥٢/٤.

(٢) الإنصاف ٦٠٤/٢(هـ).

(٣) قطر الندى ص ٣١٢، ٣١٣.

عليه بالسكون فتكون «خربُ» ساكنة ، والقارىء يدرك - دون جُهْد- أن موضعه رفع ، ولا يمكن أن يكون خفضًا .

بيد أنَّ النحاة لم يتركوا هذه الرواية الخاطئة في هذا الذي زُعم أنَّه من قول أحدهم بل راحوا يتتبعون نظائره في لغة التنزيل بحسب ماورد من ذلك في قراءات خاصة فكان لهم من ذلك «نحو» سودوا به صفحات كثيرة ، ولو أنَّهم قطعواالقول بحمل مازعم أنه من قول العرب على الخطأ لانتهى هذا اللغط ولكان من هذا أننا لم نشق بما حُمل إلينا من صنعه لم تُبْنَ على علم حسن.

ولكن النحاة قدموا على ماأخذوا به على أنفسهم وراحوا يتلمسون الشواهد التي تؤيد قولهم ليفرضوا علينا ظاهرة مفتعلة لم تَجْرِ على سنن كلام العرب.

وسنورد هاهنا شواهدهم التي لاتثبت أمام الردّ.

١- قول الشاعر وهو ذو الرّمة :

تُريكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرفةٍ مَلْساءَ لَيْسَ بها خالٌ ولا نَدَبُ [١]

بجر« غَيْرِ» لمجاورته (وجه) وحقه النصب لأنَّه صفة لـ «سُنَّةَ» .

قال د. السامرائي[٢] « كيف ذهب ألفراء وغيره من النحويين إلى مسألة الجوار في خفض «غير» وهلا كان لهم أن يَجْعَلُوا «غير» هذه منصوبة وهي الصواب في الأصل، وناشر ديوان ذي الرمة وهو « المستشرق مكارتني- أثبت الصواب.

---

(١) انظر الخزانة ٩١/٥، وديوان ذي الرمة ص ٢٩، واللسان (قرف).

(٢) مجلة الحكمة العدد ١٣ ص ٤٧٣- بريطانيا - لندن - العدد ١٣.

ولا أرى وجهًا لروايته بالكسر إلاّ ليَسلَم للنحاة ماأرادوا ، وليس لأحد أن يدّعي ذلك لأجل الضرورة ، لأن روايته بالنصب وهي الصواب لاينكسر بها البيت ولا يتغير بها الوزن.

ولو اعتذر أحدهم بأنّها وقعت بين مجرورين لقلنا إنّها جاءت منصوبة في القرآن الكريم وهو أفصح كلام فمن ذلك قوله تعالى [1] : ﴿وأُزلفت الجنّةُ للمُتّقين غيرَ بعيد (٣١)﴾ بنصب « غير» مع أنّها واقعة بين مجرورين . فضلا عن أنّ البيت قَدْ رُوِيَ بالنصب في « غير» .

٢- قول الشاعر، وهو امرؤ القيس.

كأنّ ثبيرًا في عرانين وبْله ... كبيرُ أُنَاسٍ في بجاد مُزمَّل [2]

بجر «مُزمّل» لمجاورته لـ «بجاد» المجرور مع أنّ مزملاً « صفة » لكبير أناس» لأنّه خبر كأنّ في أول البيت . ويرى بعضُهُم أنّه جُرَّ لمجاورته «أناس» تقديرًا لا لـ «بجاد» لأنّه متأخر في الرتبة عن «مزمل» إذ أصل الكلام « كبير أناسٍ مُزمّل في بجاد» وكلا التقديرين لايغير من الأمر شيئًا لأنّ مُزمّل» قياسه الرفع صفة لخبر «كأنّ» «كبير أناس».

وقال ابن جني [3] « وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله

❖ كبير أُناس في بجاد مُزمّل ❖

ولم يحْمِلْهُ على الغلط . قال: لأنّه أراد مُزمّل فيه . ثمّ حذف حرف الجر . فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول» .

---

(١) سورة ق آية ٣١

(٢) انظر: ديوانه ص ٢٥، وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، ٣٤٦، خزانة الأدب ٩٨/٥، واللسان(زمل). والمغني ٥١٥/٢، والمحتسب ١٣٥/٢

(٣) الخصائص ١٩٣/١، ١٩٤

وأقول : إنّ «مُزَمّل» صفة لـ «بجاد» ولو اقتصر هؤلاء القائلون بالجر على الجوار على ماذهبنا إليه لانتهى بذلك الإشكال الذي سَعَوْا إليه[1].

٣- قول دريد بن الصمة :

فجئت إليــه والرماح تنوشـــه   كَوَقْع الصياصي في النسيج الممدد
فدافعت عنه الخيل حَتّى تبددت   وحتى علاني حالك اللون أســـود

بجـر «أسـود» - بدليل الروى- لمجاورته «اللون» المجرور بالإضافة ، وكان حق «أسود» الرفع لأنّه صفة لـ «حالك» المرفوع لأنّه فاعل[2] . ولكن الضرورة حملت الشاعر على كسر أسود « وروى » بالرفع على الإقواء[3] وهو وإن كان معيبًا في الشعر فقد استحسنه بعضهم .

٤- قول الشاعر:

أطوف بهـــا لا أرى غَيْرَها   كماطاف بالبيعة الرّاهـــب

فقد ذكر هذا البيت شاهدًا في كتاب الجمل -المنسوب للخليل - على (أنّ «الراهب» مخفوض لمجاورته المجرور). وهذا القول مردود بما جاء في معاني القرآن للأخفش أنّ «الراهب» بدل من «ما» وهو ظاهر كلام ابن الأنباري فإنّه أثبت البيت بالكسر ثم قال: « أراد كالرّاهب الذي طاف بالبيعة »[4].

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٩٥/٥.

(٢) الإنصاف ٢/٤-٦(هـ) لمحي الدين .

(٣) الأصمعيات ص ١٠٩.

(٤) الأضداد ص ٨٨.

وقد ذكر محقق كتاب «الأضداد» أنّ «الرّاهب» في الأصل قد جاء بالكسر ولكنه أثبته بالرفع ، وهذا من تصرفه فالرواية بجر«الراهب» هي المعروفة ، ولا تُعْرَفُ رواية الرفع ، والتصرف نفسه وقع فيه محقق كتاب «تَذْكِرَةُ النحاة»[1] لأبي حيّان أثبته بالرفع والرواية فيه الكسر.

ولعل بعض الباحثين اطّلع على هذين الكتابين واعتمد كلام المحققين ففاتته الدقة في التعليق على البيت حيث قال بَعْدَ إنشاده البيت «بجر « الراهب» وهو فاعل فقياسه الرفع لكنه أجراه على لفظ البيعة المجرورة قبله ... ولا يدري المرء ماهي الضرورة التي أدت به إلى الجرّ مع إمكان الرفع على انفراده لأننا لانعلم له سابقًا ولا لاحقًا » .

وهذا كلام يعوزه الدقّة لأمرين:

أحدهما : أنّ الرواية فيه بالكسر لا بالرفع وقد نَصّ على ذلك محقق كتاب «الأضداد» حيث إن الرواية في الأصل بالكسر، والشعر لاتغير روايته،

الثاني: أنّ روايته بالكسر لها وجه صحيح غير الحمل على الجوار وهي أنّ «الراهب» بدل من «ما» والمعنى : كالرّاهب الذي طاف بالبيعة .

٥- قول الشاعر:

لَعِبَ الرياح بِهَا وغَيَّــرها ... بَعْدِي سَوافِي المُورِ والقَطْرِ[3]

(١) ص٦١٧.

(٢) مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ص ١٤٧.

(٣) البيت لزهير . وانظر ديوانه ص ١١٤، والإنصاف ٦٠٣/٢، والخزانة ١٢٨/٤،
والسوافي : جمع سافٍ : وهي الريح التي تسفي التراب ، والمور: التراب الذي تثيره الريح انظر : القاموس المحيط ١٤١/٢، ٣٥٤/٤.

بجـر«القطر» لمجـاورته «المور» المجـرور ، وكـان حـقـه الرفع لأنّه مَعطوف علـى «سـوافي» قـال ابن الأنبـاري[1] «فـخـفض » القطر» على الجوار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعًا ، لأنّه معطوف على «سوافي» ولا يكون مـعطوفًـا على «المور» لأنّه ليس للقطر سـواف كـالمور حَتّى يُعْطَف عليه» .

وأقول: البيت من قصيدة رويها مجرور وقبله:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّة الْحِـجْرِ   أَقْوَيْنَ من حِجَـجٍ ومِنْ دَهْــرِ

فليس فـي «القطر» إلاّ الجـر فـيسبق إلـى الوهم أنّه مـعطوف على«المور» لأنّه مـجرور بإضـافة «سوافي» إليه ، ولـو عطف على «المور» للزم أن يكون مـعـمولاً لـ «سـوافي» لأن العـامل في المعطوف هو العـامل في المعطوف عليـه ، فـيلزم أن يكون التـقـديـر : سـوافـي المورِ وسـوافـي القطر» ومـراد الشـاعـر أنّ الذي غَيّر هذه الدّيار شيئان : أحدهما : الرياح التي تسفى عليها التراب، وثانيهما: المطر، وهذا المعنى لايتأدّى إلاّ بأنْ يكون «القطر» معطوفًا علـى سوافي مع أنّه ليس للمطر سـوافي، فيكون «القطر» مرفوعًا في التقـديـر وجُـرّ لمجـاورته المجـرور، فـهـو مـعطوف على سـواف المرفـوع وعـلامـة رفـعه الـضمـة المقدرة علـى آخره منع من ظهـورهـا اشتغال المحل بحركة المجاورة»[2] وهذه ضرورة .

٦- قول ذي الرّمة:

كأنّما ضَرَبت قُـدّام أعينها   قُطْنًا بمستحصد الأوتار محلوج[3]

(١) الإنصاف ٢/٦٠٥.

(٢) الإنصاف ٢/٦٠٣ (هـ)

(٣) انظر : الإنصاف ٢/٦٠٥، والخزانة ٥/٩١، والقصائد السبع للأنباري ص ١٠٧، والجمل للخليل ص ١٧٦.

بجر«مَحْلُوج» على الجوار وكان ينبغي أن يَقُول «محلوجًا» لأنّه وصف لـ «قُطُنًا» ولكنه خفض لمجاورته المجرور «الأوتار» . فالكسرة في«محلوج» ليست الحركة التي اقتضاها العامل وإنما هي كسرة المجاورة ، فهو منصوب «صفة» لـ« قُطُنًا» وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة . وهذا من قبيل الضرورة .

٧- قول الرَّاجز:

❖ كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ ❖

بجر «المُرْمَل» لمجاورته المجرور «العنكبوت» وكان حَقُّه النصب لأنّه صفة لـ «نَسْج».

وهذا الرجز أورده سيبويه ردًّا على شيخه الخليل الذي لايجيز الجَرَّ على الجوار إلاّ إذا استوى المتجاوران في التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع .

فقد قال سيبويه عقب إنشاده البيت:« فالنسج مُذَكّر والعنكبوت أنثى».

قال ابن الأنباري[1] : «الرواية «المُرْمِلِ» بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت لا النسج ، وإن كانت الرِّواية التي ذكرتم صحيحة وأنّه مجرور على الجوار، إلاّ أنَّه لاحجة فيه لأنَّ الحمل على الجوار من الشاذ الذي لايعرج عليه ».

---

(١) الإنصاف ٢/٦١٥.

٨- قول الحطيئة :

فإيَّاكُمْ وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ   هموز النَّاب لَيْسَ لكم بِسِيٍّ (١)

بجر«هموز» لمجاورتها المجرور «بَطن وادٍ» وكان حقه النصب لأنّه صفة لـ «حيّة».

أقول: وَرُوِيَ البيت « هَمُوزَ النّاب» بالنصب ورُوِي «حَديدَ الناب» بالنصب أيضًا وعلى هاتين لاشاهد فيه للجر على الجوار ومن ثَمّ لاينهض أن يكون دليلاً للجر على الجوار مادام ردّه إلى القياس ممكنًا(٢) ولعل رواية «الخفض» من صنع النحاة ليسلم لهم ماذهبوا إليه.

٩- قول أبي غريب، وهو أحد شعراء الأعراب:

يَاصَاح بَلِّغْ ذَوِي الزَّوجَاتِ كُلِّهم   أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ (٣)

بجر «كُلِّهم» لمجاورته المجرور «الزوجات» وكان حَقّه النّصب لأنّه توكيد معنوي لـ «ذوي» قال ابن هشام(٤) « قال الفرّاء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض «كُلِّهم» ، فقلت له : هَلاَّ قُلْتَ: كُلُّهم - يعني بالنصب- فقال: هو خير من الذي قلته ، ثمّ استنشدته إيّاه ، فأنشدنيه بالخفض» .أقول: هذه جملة من الشواهد الشعرية التي تلمسها القائلون بالجر على

---

(١) ديوانه ص ٢٨ والرواية فيه « حَديدَ النّاب» بالنصب .

الخصائص ٣/٢٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٧٤، والخزانة ٥/٨٧، ٩٧، وشرح المفصل ٢/٨٥، والهمز: العض ، والسي: الفلاة .

(٢) الخزانة ٥/٨٧، ٩٧.

(٣) انظر :الخزانة ٢/٢٢٣، معاني القرآن للفراء ٢/٧٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٨٣، وشرح التسهيل ٣/٣١٠، والمغني ٢/٦٨٣.

(٤) المغني ٢/٦٨٣.

الجوار وتمسكوا بها وهي غير خالصة لهم ولا تُعد دليلاً قويًا على تحقيق ماصبوا إليه لأننا لانجد حرجًا في رَدّ بعضها إلى الضَرورة وبعضها تعددت روايته والبعض الآخر خرجه العلماء على وجهٍ غير الخفض على الجوار.

وليس للنحاة أن يفيدوا كثيرًا من الشواهد الشعرية ذلك أنَّ الشاعر منذ عصر الجاهلية وفي سائر العصور ممتحن بقيد الوزن والقافية ، وهو في محنته مضطر لأن يكون مَنه مايكون مما يختلف عن طريقة ماهو فيه من النظم وما درج عليه من اتباع ماألفه من ضوابط نحوية وصرفية وغيرها [1] .

ألا ترى أن الشاعر القديم الأسود بن يَعْفر قد فرضت عليه القافية أن يقول:

ودعا بمحكمة أمين سـكها   من نَسْــجِ دَاوُدَ أَبِي سَلاّم [2]

يريد بـ «سلام» النبي سليمان ، فتصرف على هذا النحو وحوّل الكلام إلى غيره ،ممّا لايجوز مثله في سعة الكلام.

ومثل هذا قول النابغة في داليته المشهورة :

زعم الوشاه بأن رحلتنا غدًا   وبذاك خبرنا الغراب الأسود

فالنابغة قد أيقن لقافيته على الدّال المجرورة فأثبت «الأسود» بخفض الدّال ، وحقها الضم لكونها صفة لـ «الغراب».

وممّا يؤكد ماذهبنا إليه مادار بين الفرزدق وعبد الله بن أبي إسحاق لمّا قال الفرزدق في قصيدته المشهورة:

وعض زمان ياابن مروان لم يدع   من الناس إلاّ مسحتًا أوْ مجلف [3]

---

(١) مع النحاة ، د. إبراهيم السامرائي ص ٤٧٤، مجلة الحكمة عدد ١٣.

(٢) ديوان الأسود بن يعفر ص ٧١.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٠٠، والإنصاف ١/ ١٨٨، والخزانة ٢/ ٣٤٧ بولاق، واللسان (سحت ، جلف).

فقال له ابن أبي إسحاق : على أيّ شيء ترفع «أو مجلف» فقال: على مايسؤك وينُوءَك علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا .. فما كان إلاّ أنْ هجا الفرزدق ابن أبي إسحاق بقوله:

فلو كان عَبْد الله مولىً هَجَوْته ولكن عَبْد اللهِ مولى مواليـــا

وهذه الضرورات التي يظهر فيها البيت شاذًا في أحد كلماته كثيرة عند الشعراء - فهم ممتحنون بقيد الوزن والقافية - وفي هذا مايدل على أنَّ الضرورة الشعرية معروفة مشهورة لايعول عليها كثيرًا أو يجعل منها قاعدة يسار عليها يقول د./السامرائي[1] « وقد يكون لي أن أذهب إلى أنَّ هذا الذي بسطته من الأبيات والأرجاز هي لغة خاصة فيها الكثير من التوسع والترخص ، فلا يمكن لنا أن نجعلها شواهد ذات أصالة في تحرير نحْو العربية » .

الشواهد القرآنية:

أعود فأقول:إنَّ القائلين بالخفض على الجوار لمّا لم يجدوا شواهدهم خالصة لهم راحوا يتلمسونها في كتاب الله عَزَّ وجل، فقد حمل بعض النحاة والمفسرين بعض الآيات على هذه الصنعة فذكروا أنَّ فيها خفضًا على الجوار. وإليك الآيات التي ادّعوا أن فيها جرًا بالمجاورة.

١- قال الله عَزَّ وجَلّ:[2]﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ .

بجر«عاصفٍ» لمجاورته «يوم» المجرور بـ«في» وكان حَقُّه الرفع لأنّه صفة لـ «الريح»

(١) مجلة الحكمة ص ٤٧٨ عدد ١٣.

(٢) إبراهيم ، آية ١٨.

قال الفرّاء[1] : «وإن نويت أن تجعل «عاصف» من نعت «الريح» خاصّة، فلمّا جاء بعد اليوم اتبعته إعراب «اليوم» ؛ وذلك من كلام العرب أن يُتْبِعوا الخفض الخفض.»

وقال القرطبي[2] : « في وصف اليوم بالعصوف ثلاثة أقاويل:

أحدها : أن العصوف وإن كان للريح فإنّ اليوم قد يوصف به لأنّ الريح تكون فيه ، فجاز أن يُقالَ : يَوْمٌ عاصفٌ، كما يُقال: يوم حارّ ويوم باردٌ، والبرد والحرّ فيهما.

والثاني: أنّه يريد « في يَوْمٍ عاصف» الريح لأنّها ذكرت في أوّل الكلمة كما قال الشاعر:

❖ إذا جاء يوم مُظْلِمُ الشَّمسِ كاسفُ ❖

يريد : كَاسِفُ الشمس فحذف ، لأنه قد مَرَّ ذكره ذكرهُمَا الهروي.

الثالث: أنّه من نعت «الريح» ؛ غير أنّه لمّا جاء بعد اليوم أتبع إعرابه كما قيل: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، ذكره التغلبي والماوردي».

ولنا أنّ نقول: إنّ «العصوف» وإن كان للريح فإنّ اليوم يوصف به لأنّ الريح فيه تكون، فجاز أن تقول : يوم عاصف كما تقول: يوم حارّ ويوم باردٌ ، قال الفرّاء[3] :وقد أنشدني بعضهم:

❖ يَوْمَــيْنِ غَيْمَيْنِ ويَــوْمًا شَمْــسًا ❖

فوصف اليومين بالغيمين ، وإنّما يكون الغيم فيهما».

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٧٣، ٧٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩/٣٥٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٧٣-٧٤.

وقال الزمخشري[1] : «وقرىء الرياح » في يوم عاصف» جعل الوصف لليوم وهو لما فيه وهو الريح أو الرِّياح كقولك : ليل ماطر وليلة ساكرة وإنّما السكور لريحها ، وقرىء : في يوم عاصف » بالإضافة، أي عاصف الريح وسهله ذكرها في أول الآية . وقال النحاس[2]: « ومن قرأ « في يوم عاصف» بغير تنوين أقام الصفة مقام الموصوف أي : يوم ريح عاصف» وهذا الذي قال به العلماء أولى من الحمل على الغلط أعني (الجر على الجوار).

قال النحاس:[3] « لايجوز أن يُعْرَب شيء على الجوار في كتاب الله عَزّ وجَلّ ولا في شيء من الكلام ، وإنّما الجوار غلط، وإنّما وقع في شيء شاذ ، هو قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، والدليل على أنّه غلط قول العرب في التثنية : «هذان جحر ضَبٍّ خربان» وإنّما هذا بمنزلة الإقواء ، ولا يحمل شيء من كتاب الله عَزّ وجَلّ على هذا ، ولا يكون إلاّ بأفصح اللغات وأصحها». وقال جماعة منهم مكي بن أبي طالب إنّ الآية من باب «النعت السببي» على تقدير: في يَوْم عاصفٍ ريحه كما يُقال : «مررت برَجُلٍ قائم أبوه» ثمّ حُذِف ريحه لوضوح المعنى ، وقالوا أيضًا «على تقدير «في يوم ذي عصوفٍ» كقولهم : رَجُلٌ نابل ورامح أي: ذي نبل ورمح[4].

---

(١) الكشاف للزمخشري ٢/٣٧٢ ومثله في البحر المحيط لأبي حيان ٥/٤١٥.

(٢) إعراب القرآن ٢/١٨١، ١٨٢ وانظر المحتسب ٢/٢٤، ٢٥، وقد استحسنه ابن جني وتوسع في القول فيه .

(٣) السابق ١/٤٨٥

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٤٠٢.

وقرأ ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن أبي بكير والحسن[1] «في يَوْم عاصفٍ» بجر «يوم» غير منونٍ على حَذْف الموصوف وإقامة الصفة مَقامه أيْ : في يوم ريح عاصفٍ .

٢- قال الله عزَّ وجلّ:[2] ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾

قرأ يحيى بن وثاب والأعمش بخفض «المتين» لمجاورة «القوة» المجرور بالإضافة فالمتين مجرور بالمجاورة.

وإنّي لأذهب إلى ضعف القول بالجوار في هذه الآية لعدم التطابق بين «القوة» و«المتين» في التذكير والتأنيث.

بيد أنَّ أصحاب التأويل ذهبوا إلى أنَّ المراد بالقوة «الحبل» فكأنّه وصف للحبل قال ابن جني[3] : « فكأنّه قال: «إنَّ اللهَ هو الرزّاق ذو الحبل المتين» وهذا واضح».

وقال النحاس:[4] وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش (ذو القوة المتين) بالخفض على النعت للقوة ، وزعم أبو حاتم أنَّ الخفض على قُرْب الجوار، قال أبو جعفر النحاس: والجوار لايقع في القرآن ولا في كلام فصيح وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب، ولكن القول في قراءة من خفض أنّه تأنيث غير حقيقي، والتقدير فيه عند أبي إسحاق: ذو الاقتدار المتين، لأنَّ الاقتدار والقوة واحد، وعند غيره

---

(١) المحتسب ٢/٢٤، والكشاف ٢/٣٧٢، البحر المحيط ٥/٤١٥.

(٢) الذاريات آية ٥٨.

(٣) المحتسب ٢/٣٣٩.

(٤) إعراب القرآن ٤/٢٥٢. وانظر: مختصر شواذ القراءات ١٤٦، والتبيان للعكبري ٢/١٣٢، والكشاف ٤/٢١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٠٠.

بمعنى «ذو الإبرام المتين» وسبق تقدير ابن جني له بقوله «ذو الحبل المتين» وعلى هذه التقديرات فهو من باب الحمل على المعنى أيّ معنى القوة على التذكير ومن ثمّ فـ «المتين» نعت حقيقي له.

ويؤيد هذا لفظًا ومعنى قوله تعالى:[1] ﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرّقوا﴾.

وأقول: إنّ «المتين» صفة حقيقية لـ«القوة» لأنّه بزنة «فعيل» وقد كثر مجيء «فعيل» مذكرًا وصفًا للمؤنث، كقولهم: ملحفة جديد وحلّة خَصيف، وناقة حَسير وسديس، وريح خَريق، وقال الله تعالى[2]: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ فقال: قَريب ولم يَقُلْ قريبة لأنّ «فعيل» مشترك بين المذكر والمؤنث فيُقال: رجلٌ جريح وامرأة جَرَيح»[3].

٣- قال الله عزّ وجلّ[4]: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾.

قرأ حمزة والكسائي (وحورٍ عينٍ) بجرهما لمجاورتهما المجرور وكان حقهما الرفع فإن العطف على «ولدان مخلدون».

قال ابن هشام[5]: «إن الشيء يُعْطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ» بالجر والأكثر الرفع..وقيل به في (وحورٍ عينٍ) فيمن جرهما فإن العطف على (ولدانٌ مخلدون) لا على (أكـــوابٍ

---

(١) آل عمران، آية ١٠٣.

(٢) ، آية

(٣) انظر: المحتسب٢/٣٣٩.

(٤) الواقعة، الآيات: ١٧-٢٢.

(٥) المغني ٢/٦٨٣.

وأباريق) إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل العطف على (جنات) وكأنَّه قيل: المقربون في جناتٍ وفاكهة ولحم طيْرٍ وحورٍ وقيل على«أكواب» باعتبار المعنى ؛ إذ معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب».

وقد ذهب الفراء إلى أن العطف على اللفظ دون المعنى وهو من تتبع آخر الكلام بأوّله مشبهًا هذا بقول الشاعر:

إذَا مَا الغَانياتُ بَــرَزْنَ يَوْمًا   وزَجَّــجْنَ الحوَاجِبَ والعُيُونَا

فالعين لاتزجج وإنما تكحل فردّها على الحواجب لوضوح المعنى ، ومثله قول الآخر:

يَالَيْتَ بَعْلَــكِ في الْوَغــى   مُتَقَلِّــدًا سَيْــفًا ورُمْــحًا [1]

فعطفَ « رمحًا» على « سيف» وإن كان الرمح لايتقلد

وقال الآخر:

عَلَفْتُهَا تبْــنًا ومَــاءً بَـاردًا   حَــتّى شَتَــتْ هَمّالةً عيْنَاها[2]

فعطف «مَاء» على«تبنًا» وإن كان الماء لايعلف.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ العطف على المجرور بالباء قاله قطرب فقد نقل عنه مكي بن أبي طالب جواز كونه معطوفًا على «الأكواب والأباريق» فجعل «الحور» يُطاف بهن عليهم قال: «ولا ينكر أن يكون لأهل الجنة في التطواف عليهم بالحور» [3].

---

(١)، (٢) معاني القرآن ١٢٣/٣، والإنصاف ٦١٢/٢، ٦١٣.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ، مكي بن أبي طالب، ٣٠٤/٢.

٤- قال الله عَزّ وجَلّ:[١] ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ بجر«المشركين» لمجاورته (أهل الكتاب) وكان حقه الرفع لأنَّه معطوف على«الذين» المبني في محل رفع اسم «يكن».

أقول: الحق أنَّ «المشركين» معطوف على «أهل» وهذه لاتفتقر إلى إيراد أدلّة.

٥- قال الله عَزَّ وجَلّ:[٢] ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾

قال الفرّاء « وهو مخفوض (قتالٍ فيه) على نية «عن» وقال أبو عبيدة «هو مخفوض على الجوار» قال أبو جَعْفَر النحاس: « لايجوز أن يُعْرَب شيء على الجوار في كتاب الله ولا في شيء من الكلام وإنّما وقع في شيءٍ شاذ وهو قولهم: «هذا جحر ضب خربٍ»

قال : ولا يجوز إضمار «عن» والقول فيه أنّه بدل وقرأ ابن مسعود وعكرمه (يسألونك عن الشهر الحرام وعن قتالٍ فيه) وهذه القراءة تَرُدّ على من أنكر إضمار « عن» .

وعندي أنّ «قتالٍ فيه» بدل اشتمال ووجهه أن السؤال عن الشهر لم يكن إلا باعتبار ماوقع فيه من القتال وأنشد سيبويه:

وذكرت تَقْـتُدَ بَرْدَ مائها   وعَتَــكُ البَــوْلِ على أَنْسائها [٣]

والشاهد: نصب «بَرْدَ» بدل اشتمال من «تَقْتُدَ» ، لاشتمال الذكر عليها .

وقال الزجاج« المعنى : يَسْألونك عن القتال في الشــهر الحرام وأنشد

(١) البينة ، آية ١.

(٢) البقرة ، ٢١٧.

(٣) الكتاب ١/١٥١.

سيبويه قول الشاعر:

فَمَا كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولكِنَّــه بُنْيَــانُ قَــوْمٍ تَهَــدَّمَــا

فقوله « هُلْكُهُ» بدل اشتمال من «قيس»[1]

٦- قــال الله عــزَّ وجَلَّ[2] : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾.

قرأ حمزة والكسائي بخفض«المجيد» لمجاورته «العرش» المجرور بالإضافة ، وقد تمسك بهذه القراءة من قال بالجر على الجوار[3].

وذهب أهل العلم والنظر إلى أنَّ «المجيد» بالجر صفة لـ «العرش»[4] وأيَّد أهل اللغة هذا القول ، فالفارسي يذكر قول أبي زيد : إذا رعيت الأبل في أرض مكلئة فرعت وشبعت قيل: مَجدت الإبل تمجد مجودًا ، ولا فعل لك في هذا : قال: وأمجدت الإبل إمجادًا إذا أشبعها من العلف وملأت بطونها ، وروى عن أبي عثمان المازني عن أبي عبيدة : أمجدتها ، أشبعتها وفي المثل: « في كُلِّ شجر نارٌ واستمجد المَرْخُ والعَفَارُ»[5] أي: أنهما أخذا ماهو حسبهما ....، ثُمّ قال الفارسي: «وإذا جاز وصف العرش المجيد في قول من جَرّ ، وجاز وصف القرآن في قوله (بل هو قرآن مجيد) لم يمتنع في القياس أن يوصف به الأناسي»[6].

---

(١) فتح القدير للشوكاني ٢١٧/١ وانظر الكتاب ١٥٦/١.

(٢) البروج ، آية ١٤، ١٥.

(٣) معاني القرآن ٢٥٤/٣، وإعراب القرآن ٦٧٠/٣، والبحر المحيط ٤٥٢/٨.

(٤) البحر المحيط ٤٥٢/٨، والكشف ٣٦٩/٢، ومعاني القرآن ٢٥٤/٣.

(٥) اللسان (مجد) ومجمع الأمثال للميداني ٧٤/٢.

(٦) الحجة في القراءات السبعة للفارسي٣٩٢/٦، ٣٩٤.

وذهب الراغب الأصفهاني إلى أنَّ «المجيد» صفة «للعرش» كما يكون صفة لله تعالى[1].

وقال ابن القيم:[2] «ومن قرأ(المجيد) بالكسر فهو صفة لعرشه سبحانه وإذا كان عرشه مجيداً فهو سبحانه أحق بالمجد، وقد استشكل هذه القراءة بعض الناس، وقال لم يُسْمَعْ في صفات الخلق المجيد، ثم خرجها على أحد الوجهين : إمّا على الجوار، وإمّا أنْ يكون صفة لربك، وهذا من قلة بضاعة هذا القائل، فإنَّ الله سبحانه وصف عرشه بالكرم وهو نظير المجد، ووصفه بالعظمة، فوصفه سبحانه بالمجد مطابق لوصفه بالعظمة والكرم، بل هو أحق المخلوقات أن يوصف بذلك لسعته وحسنه وبهاء منظره، فإنّه أوسع كُلّ شيء في المخلوقات وأجمله وأجمعه لصفات الحسن وبهاء المنظر وعلو القدر والرتبة والذات ولا يقدر قدر عظمته وحسنه وبهاء منظره إلاّ الله، ومجده مستفاد من مجد خالقه ومبدعه، والسموات السبع والأرضون السبع في الكرسي الذي بين يديه كحلقة ملقاة في أرض فلاة، والكرسي فيه كتلك الحلقة في الفلاة ... وأمّا تكلف هذا المتكلف جره على الجوار أو أنّه صفة لـ« ربك» فتكلف شديد وخروج عن المألوف في اللغة من غير حاجة إلى ذلك».

٧- قال الله عزَّ وجلَّ:[3] ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ .

---

(١) مفردات غريب القرآن ص ٤٦٣-٤٦٤، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٦٧٠.

(٢) التبيان في أقسام القرآن لابن القيم ١/ ٦٠.

(٣) المائدة آية ٦.

قرأ[1] ابن كثير وحمزة وأبو عمرو بجر «وأرْجُلِكُمْ» لمجاورته «برؤُوسكُمْ» المجرور بالباء، وكان حقه النصب لأنّه معطوف على «وجوهكم» الواقع مفعولاً به . وقد حمل أبو علي[2] الجرّ في«أرجلكم» على الباء لأنّه متى وجد في الكلام عاملان حمل المعمول على الأقرب منهما والباء هاهنا أقرب ، وكان ذلك واجبًا لمَا قام من الدّلالة على أنّ المراد بالمسح الغسل.

وقال ابن هشام:[3] « وقيل في « وأرْجُلِكُمْ» بالخفض: إنّه عطف على «أيديكم» لا على «رُؤُوسكُم» إذ الأرجل مغسولة لامَمْسُوحة، ولكنه خفض لمجاورة «رؤوسكم»... ولا يكون (يَعْني العطف على الجوار) في النسق؛ لأنّ العاطف يمنع من التجاور، وقال الزمخشري: لمّا كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة مغسولة تغسَل بصَبِّ الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعًا ، فعطف على الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها وقيل (إلى الكعبين) فجيء بالغاية إماطةً لظن من يظن أنَّها ممسوحة ؛ لأنَّ المسح لمْ تُضرب له غاية في الشريعة».

وقال الأخفش[4]:« ويجوز الجر على الاتباع وهو في المعنى الغسل نحو: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار.

أمّا الزجاج فقد أنكر القول بالجوار في قراءة من خفض «وأرْجُلِكُمْ» قال:[5]« فأمّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله ..».

ويجدر بنا في هذه الدّراسة أنْ نوقفك على المؤيدين والمعارضين لظاهرة الجر على الجوار.

---

(١) انظر القراءة في الحجة لأبي علي ٢١٤/٣.
(٢) الحجة ٢١٤/٣، ٢١٥.
(٣) المغني ٦٨٣/٢.
(٤) معاني القرآن للأخفش٢٥٤/١.
(٥) معاني القرآن للزجاج ١٥٣/٢.

أولاً- مؤيدو الجر على الجوار

يرى القائلون به أنَّ الجرّ على الجوار ظاهرة لغوية شائعة جاءت في فصيح الكلام شِعْرًا ونثرًا ودعمتها نُصُوص من كتاب الله عَزّ وجل ومن ثَمّ يجوز القياس عليها ومحاكاتها في أساليبنا واستعمالاتنا فمن هؤلاء:

١- **الفـرَّاء** قال:[١] « وإن نَوَيْت أن تجـعل «عـاصف» من نعت الريح خاصة، فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب «اليوم» وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه...».

٢- **الزمخشري**[٢]: فقد كان متحمسًا له ومعولاً عليه ومتساهلاً فيه حتى قال به في قوله تعالى[٣] ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ ﴾ قال «وقريء (الأيمنِ) بالجر على الجوار نحو: « جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ».

٣- **أبو عبيدة**[٤]« قال في قراءة من جَرّ «وأرْجُلِكُمْ» مجرورة بالمجرورة التي قبلها وهي مشتركة بالكلام الأول مع المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول».

---

(١) معاني القرآن ٢/٧٤.

(٢) الكشاف ٢/٥٤٧.

(٣) طه، ٨٠.

(٤) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/١٥٥، والقرطبي ٦/٩٤.

٤- **الأخفش**[١] قال في القراءة السابقة «ويجوز الجرّ على الإتباع وهو في المعنى الغسل نحو: «هذا جحر ضَبٍّ خربٍ».

٥- **الكوفيون**[٢]: قال ابن الأنباري في مسألة «عامل الجزم في جواب الشرط» «أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قُلْنَا إنّه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مُجَاوِرٌ لفعل الشرط، لازم له ... والحمل على الجوار كثير قال الله تعالى:[٣]﴿ لمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ وجه الدليل أنّه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار وإن كان معطوفًا علىالذين) فهو مرفوع لأنَّه اسم (يكن..)» وهؤلاء يودون الشواهد التي تؤيد الظاهرة دون تحقيق أو نظر.

(١) معاني القرآن ١/٢٥٤.
(٢) الإنصاف ٢٠/٦٠٢.
(٣) البينة، ١.

ثانياً - معارضو الجر على الجوار

وهؤلاء يصرفون ماورد من شواهد عن ظاهرها ويحملونها إمّا على الضرورة كما بين في دراسة الشواهد أو على حذف المضاف لاغير أو على النعت السببي وهم أهل تحقيق ونظر.

فمن هؤلاء وعلى رأسهم:

١- **الخليل بن أحمد الفراهيدي**: قال: « لايقولون إلاّ هذان جُحْرا ضَبٍّ خَرِبان» من قبل أنَّ الضب واحدٌ والجحر جُحْران، وإنّما يغلطون وإذا كان الآخر بِعدّة الأول ، وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا ، وقالوا: هذه جُحْرة ضِبَابَ خَرِبة؛ لأنَّ الضِّباب مؤنثة ولأن الحجرة مؤنثة ، والعدة واحدة فغلطوا».

٢- **ابن جني**: وكان ينكره بشده وحمله على حَذْف المضاف لاغير قال[1]: «فَممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدىء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت مارأيته أنا في قولهم: « هذا جُحْر ضب خَرِبٍ» ، فهذا يتناوله آخِر عن أول، وتالٍ عن ماض على أنَّه غلط من العرب ، لايختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنّه من الشاذ الذي لايُحْمَلُ عليه ولا يجوز رَدّ غيره إليه . وأمّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نَيِّفًا على ألفِ موضع . وذلك أنّه على حَذْف المضاف لاغير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس، وشاع وقُبِل.

وتلخيص هذا أن أصله «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، فيجري «خَرِبٍ» وصفًا على «ضَبٍّ» وإن كان في الحقيقة للجحر كما تَقول: «مررت

---

(١) الخصائص ١/١٩٢، ١٩٣.

برجل قائم أبوه» فتجري«قائمًا» وصفًا على«رَجُل» وإنّ كان القيام للأب لا للرجل.... فلما كان أصله كذلك حُذف الجحر المضاف إلى الهاء،وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس«خَرِب» فجرى وصفًا على «ضب»، وإن كان الخراب للجحر لا للضب ؛ على تقدير حذف المضاف.

٣- **أبو علي الفارسي:** قال ابن جنّي« .. وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله :

❖ كبير أناس في بجاد مُزَمّل ❖

ولم يحمله على الغلط قال: لأنّه أراد: مَزَمّل فيه ، ثمَّ حَذف حرف الجرّ فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

فإذا أمكن ماقُلْنَا ، ولم يكن أكثر من حَذْف المضاف الذي قَدْ شاع واطرد كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لايحمل غيره عليه ولا يقاس به ».

٤- **أبو سعيد السيرافي:** وكان ينكر الجرّ على الجوا أشَدَّ الإنكار، ومن ثَمّ صرف ماجاء منه عن ظاهره وتأوّله : قال في قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِب»[1]« المعنى: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِب الجحر، والذي يُقَوّي هذا أنَّا إذا قلنا : خرب الجحر صار من باب «حسن الوجه» وفي «خَرب» ضمير«الجحر» مرفوع ،لأن التقدير كان : خَرِب جُحْره ،

(١) شرح السيرافي ٢/١٥٠.

ومثله ماقاله النحويون : مررت برَجُلٍ حسن الأبوين ، لا قبحين ، والتقدير: لاقبيح الأبوين، وأصله: لا قبيح أبواه ، ثُمّ جعل في «قبيح» ضمير الأبوين فَثُنّي لذلك، وأجرى على الأول فخفض، واكتفى بضمير الأبوين ، ولَم يُعِدْ ظاهرهما لما تَقَدّم لهما من الذكر».

٥-**أبو جعفر النحاس**[1]: وكان يَعُدُّ الجرّ على الجوار غَلَطًا ينبغي ألاّ يُقال به في كتاب الله عَزّ وجَلّ ، فما جاء في كتاب الله لايحمل إلاّ على أفصح اللغات وأصحها قال: « وقال أبو عبيدة : هو مخفوض على الجوار. قال أبو جعفر: لايجوز أن يُعْرَب شيء على الجوار في كتاب الله عَزّ وجل ولا في شيء من الكلام ، وإنَّما الجوار غلط، وإنّما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم:«هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» ، والدليل على أنَّه غلط قول العرب في التثنية : «هذان جحْرا ضَبٍّ خَرِبَان» وإنَّما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يحمل شيء من كتاب الله عَزّ وجَلّ على هذا ، ولا يكون إلاّ بأفصح اللغات وأصَحِّهَا»

وقال:[2]« وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لايجوز في الكلام أنْ يُقاس عليه، وإنَّما هو غلط ونظيره الإقواء».

وقال:[3] « ومن قرأ (في يومٍ عاصفٍ بغير تنوين أقام الصفة مقام الموصوف أي: يوم ريح عاصف» .

وقال:[4] « الجوارَ لايقع في القرآن ولا في كلام فصيح ، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممّن قاله من العرب »

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/٤٨٥.

(٣) السابق ٢/١٨١، ١٨٢.

(٤) السابق ٤/٢٥٢.

٦- **أبو إسحاق الزجاج**: وقد أنكر وجوده في كتاب الله عز وجلّ وإنكاره له حق قال:[1] « فأمَّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله » .

٧- **شيخ الإسلام ابن تيمية**:[2] قال في معرض حديثه عن تفسير آية المائدة : (فترى المخالفين لهم يذكرون أقوالاً ضعيفة هذا يقول مجرورًا بالمجاورة كقولهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ».

٨- **ابن القيّم** : قال عند تفسيره لقوله تعالى:[3]﴿ ذو العرش المجيدُ﴾ وأمّا تكلف هذا المتكلف جره إلى الجوار أو أنَّه صفة لربّك فتكلف شديد وخروج عن المألوف في اللغة من غير حاجة إلى ذلك».

وقال برفضه ومنعه كثير من المحققين المتأخرين وعلى رأسهم:

١- **عباس حسن** [4]: قال: « لَيْسَت حروف الجرِّ وحدها هي السبب أَوْ العامل في جَرِّ الاسم ، فأسباب جَرِّه أو عَوَامله الأصلية ثلاثة :

أولها : حروف الجرِّ، فكُلّ حرف منها لابُدّ له من اسم بَعْدَه يجره على الوجه المبين في هذا الباب « ثانيها » أن يكون الاسم مضافًا إليه «ثالثها»: أن يكون الاسم تابعًا لمتبوع مجرور، فالنعت،والعطف والتوكيد والبدل - مجرورة حتمًا إذا كان المتبوع مجرورًا ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٦٧/٢.

(٢) تفسير شيخ الإسلام ٥١/٨.

(٣) التبيان في أقسام القرآن ٦٠/١.

(٤) النحو الوافي ٤٣١/٢.

بقي سببان آخران للجر:

أحدهما: الجر على التوهم، ومن صواب الرأي إهماله وعدم الاعتداد به ،

والآخر: الجر على « المجاورة » والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقًا .

٢- **د . / إبراهيم السامرائي**:[1] فقد أنكر وجود هذه الظاهرة في العربية قال: « وكنت أردت أن أبسط شيئًا هرع إليه النحويون وتمسكوا بشيء أنكره الكثير وهو مسألة الجر بالجوار في قول القائل القديم : «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب» ولن أنتهي من هذه الصنعة غير الموفقة لطائفة من النحويين ، فقد التمسوا شيئًا منها في القراءات ، واعتمدوا على القراءات الشواذ، أو على قراءات كانت من نحويين عُرِفوا بهذه الصنعة».

١- **الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد**: قال:[2] والنحاة يذكرون أنَّ الجرَّ- بسبب مجاورة الاسم المجرور - سواء أكان في النعت أم العطف شاذ وهو في باب التوكيد أشَدّ شذوذًا لأنَّهم مختلفون في مجيئه في هذا الباب وفي اعتباره فيه » .

(١) مجلة الحكمة عدد ١٢ ص ٤٧٨، ٤٨٢.

(٢) الإنصاف ٢/٦٠٣(هـ).

وإنما أفردته بالذكر لأنَّه نَحْوي محقق ، وقوله معتبر عند النحاة والمفسرين ، فقد قال في قطر الندى عندما عرض لقولهم: «هذا جحر ضَبٍ خَرِبٍ»[1] « أو أكثر العرب ترفع «خَرِبا» ولا إشكال فيه ، ثمَّ قال «ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر:

❖ قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الْجَـــارِ❖

ومرادهم بذلك أن يُناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي «خَرِب» ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة . وليس ذلك بمخرج له عمّا ذكرناه من أنّه تابع لمنعوته في الإعراب....» .

وقال في المغني[2]«إنَّ الشيء يُعْطي حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم : « هذا جُحْرِ ضَبٌ خَرِبٍ» بالجر ، والأكثر الرفع ، وقال

كأنَّ أبانا في عَرَانِينِ وَبْلِـه كَبيرُ أناسٍ في بِجَـادٍ مُزَمّلِ

وقيل به في «حورٍ عين» فيمن جَرّهما فإنّ العطف على « ولدانٌ مُخَلَّدون» لا على (أكـواب وأباريق) إذا ليس المعنى أنَّ الوالدان يطوفـون عليـهم بالحور، وقيل: العطف على (جنات) وكأنّه قيل: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور، وقيل على «أكواب» باعتبار المعنى، إذ معنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب، .... والذي عليه المحققون أنَّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً ، وفي التوكيد نادرًا كقوله:

يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَات كلهم أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلّتْ عُرَى الذَّنَبِ»

---

(١) قطر الندى ص ٣١٣.

(٢) المغني ٦٨٢/٢، ٦٨٣.

وقد صرح في كتابه «شذور الذّهب» بأنَّهُ شاذ قال:[1] ثُمَّ قُلْتُ الثالث المجرور للمجاورة ، وهو شاذ، نحو «هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ»

فواضح من كلام ابن هشام في القطر وشذور الذهب ردّه وإن مال - في المغني- مَيْلاً قليلا إلى رأي القائلين به .

وأرى: أنَّ الحمل على الجوارِ حمل على شاذ فَلِزَامًا أنْ نَصُونَ القرآن الكريم عنه ، وألاّ نحمل شيئًا من القرآن عليه.

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٣٠.

الأبواب التي وقع فيها الجرُّ على الجوار

بتتبعنا لهذه الظاهرة وجَدْنَا أنَّها تَقْتَصِرُ على أبواب معينة مع خلاف بين العلماء فيها ، وهذه الأبواب التي قيل بورود هذه الظاهرة فيها هي:

١- **النعت:** وهو أكثر الأبواب التي حُمِل عليها الجرّ على الجوار- شيوعًا وقَدْ قال به العكبري حيث قال في قوله تعالى:[١] ﴿ وإنِّي أخاف عليكم عذاب يوم محيط﴾ «محيط» صفة لـ «يَوْم» وقدْ جُرَّ بالجوار وهو نعت لـ «يوم» في اللفظ ، و«للعذاب» في المعنى »[٢].

وقد ورد الحمل على الجوار في النعت في الشعر ، قال ذو الرّمة:

تريك غُرّة وجهٍ غَيْرِ مقرفـــة ملساء لَيْسَ بها خال ولا ندب

بجر«غير» على الجوار لمجاورته المجرور، وكان الوجه نصبه لأنّها صفة «غُرّة» وقال دريد بن الصمة:

فَجئتُ إليه والرِّمَـاح تنوشُــه كَوَقْعِ الصياصي في النَّسيج المدد

فدَافَعْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتّى تَبدّدت وحَتَّى علاني حالك اللـون أسود

بجر«أسود» لمجاورته المجرور(اللون) وكان الوجه رفعه لأنّه صفة لـ «مالك «فاعل «علاني» وقد سبق مُنَاقشة هذين البيتين[٣].

---

(١) هود ، آية ١١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٣٣.

(٣) انظر ص

٢- **التوكيد**، والحمل على الجوار في باب التوكيد نادرٌ قال ابن هشام:«[١] والذي عليه المحققون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلا... وفي التوكيد نادرًا كقوله:

ياصاح بَلِّـغ ذَوِي الزَّوجَاتِ كُلِّهِـمُ   أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَب

قال الفرّاء أنشدنيه أبو الجراح بخفض «كلهم» فقلت له: هَلاّ قُلْت :كُلَّهُمُ - يَعْنِي بالنصب - فقال: هو خير من الذي قلته أنا ، ثُمّ استنشدته إيّاه فأنشدنيه بالخفض...».

٣- **العطف**: والحمل على الجوار في العطف قليل جدًا، قال البَغدادي: «[٢] وأمّا الجوار في العطف ، فقد قال أبو حيان في (تذكرته) « لم يأتِ في كلامهم ، ولذلك ضعف جدًا قول من حمل قوله تعالى:(وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) في قراءة من خفض على الجوار». فأبو حيان لايُجيز الجرّ على الجوار في العطف والبدل، فقال في البدل[٣]« لم يحفظ ذلك من كلامهم ولا خَرّج عليه أحدٌ مِمّا علمناه.. والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة ، ورام إخراج ذلك عنه السيرافي وابن جني على اختلافٍ في التقدير».

والعلامة ابن هشام لايُجيز الحمل على الجوار في عطف النسق وإن أجازه في عطف البيان لأنّه كالنـعت قال[٤]« وخالفهم في ذلك

---

(١) المغني ٢/٦٨٣ وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٧٥.

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٥/٩٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٥٨٣.

(٤) شذور الذهب ص ٣٣٢، والمغنى ٢/٦٨٣.

المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لايحسن في المعطوف، لأنّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة ، نَعَمْ لايمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان ، لأنّه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع ، وينبغي امتناعه في البدل، لأنّه في التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديرًا ».

أسباب ردّ الجر على الجوار

نستطيع أن نجمل أسباب ردّه فيما يلي:

١-أنَّ الرواية المُعْتَمَد عليها وهي « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» غلط وخطأ عن بعض العرب، وقد صرّح الخليل بأنَّهم يغلطون ، وقال النحاس[١] ... وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب».

٢- أنَّ الجرّ على الجوار فرضته الصنعة النحوية من غير اعتماد على أسس قوية ولا أصولٍ ثابتة ، ويقر بهذا من يقف على إعرابات الجر على الجوار ، فالشواهد التي أتوا بها تقريرًا لهذه الظاهرة لم تسلم للقائلين بها .

٣- أنَّ رؤساء النحاة رَدّوا هذه الظاهرة ولم يَسَعْهُم قبولها ، قال النحاس[٢] «وزعم أبو حاتم أن الخفض على قرب الجوار، قال (النحاس) : والجوار لايقع في القرآن ولا في كلام فصيح ، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب».

٤- أنَّ الآيات التي حملوا عليها الإعراب بالجر على الجوار يصدق عليها الإعراب بغيره كالصفة والعطف، بل إنَّ الحمل على الجوار في بعض الآيات يحيل المعنى ويُغَيِّره ويصرفه عن جهته كآية البُروج﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد﴾ [٣] فإنَّه يلزم من إعراب « المجيد» مجرور لمجاورته المجرور«العرش» عدم وصف «العرش» بـ «المجيد» وقد سبق كلام ابن القيم في هذا .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٤٦/٣.

(٢) السابق ، ٢٤٦/٣.

(٣) البروج، آية ١٥.

فإن قيل هل الجر على الجوار سماعي يتوقف فيه على المسموع ولا يتجاوزه؟ أم هو قياسي يجوز لنا محاكاته ومجاراته في أساليبنا وكلامنا؟

والجواب:

أننا إذا جمعنا قول الخليل« بأنّه غلط» وقول النحاس« أنّه عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب، وقول المحقق ابن هشام «إنه قليل - شاذ» وقول العلامة ابن جني «إنّه في غاية الشذوذ » علمنا أنّ الأولى تركه وعدم اعتماده والأخذ به ، وألاّ يُقَاس عليه ، فإنْ أوجب المخالفون الأخذ قُلنا لهم ماأوجبوه ولكن لابُدّ حينئذٍ من ضَوَابط.

أقول لقد ذكر سيبويه نقلاً عن شيخه الخليل ضوابطه في قوله:[1] «وقال الخليل - رحمه الله - : لايقولون إلاّ هذان جُحْرَا ضَبٍّ خَربان، من قِبل أنّ الضَّبّ واحد والجحر جُحْرَان، وإنّما يغلطون إذا كان الآخر بِعِدّة الأول وكان مذكرًا مثله أوْ مؤنثًا،وقالوا : هذه جحرة ضِبَاب خَرِبة، لأنّ الضِّبَاب مؤنثة ولأنّ الجحرة مؤنثة ، والعدة واحدة ، فَغَلَطوا.

(١) الكتاب ١/٤٣٧.

ولنغض الطرف عن قوله «فغلطوا» ثُمّ ننظر في النص لنأخذ منه شروطًا لهذه الظاهرة فنرى النص قد اشتمل على الشروط الآتية :

١- أن يكون المجرور بعدّة الأول.
٢- أن يكون مساويًا له في التذكير والتأنيث.
٣- ألا يترتّب عليه سوء فهم للمعنى، فالجر على الجوار على القول بوقوعه في العربية يجوز مع ارتفاع اللبس، ومن ثَمّ لايجوز عند أبي جعفر الطوسي حمل قراءة حمزة وغيره« ..فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» عليه قال[١]« أن الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، فأمّا مع حصول اللبس فلا يجوز ، ولا يشتبه على أحد أن «خرب» صفة لـ «جُحْر» لا «للضب» وليس كذلك في الآية ،لأن الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة».

قال الشهاب[٢] « إن شرط حسن الإعراب بالمجاورة أمن اللبس ووجود نكته، وهو في الآية ليس كذلك ، لأن المقصود في الآية الغسل إذ المسح لايُغني، أمّا النكتة فيه فالإشارة إلى تخفيفه حتى كأنّه مسح».
٤- أن يكون الحمل على الجوار في الخفض لا في الرفع ، لم يثبت الحمل على الجوار في الرفع عند المحققين من النحاه ، وقد جَوّزه الأصمعي وابن قتيبة [٣] . وحمل عليه قول المنتخل الهذلي:

السالك الثغرة اليقظان كالئها   مشى الهلول عليها الخيعل الفضل

وقد رَدّ هذا القول ابن الشجري قال[٣]« وزعم بعض من لامعرفة له بحقائق الإعراب بل لامعرفة له بجمله الإعراب أنّ ارتفاع «الفضل» على الجوار للمرفوع فارتكب خطأ فاحشًا ».

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن ٣٨/٦ بتصرف.
(٢) حاشية الشهاب ٢٢٠/٣.
(٣) الخزانة ١٠١/٥.
(٤) الأمالي الشجية ٣١/٢.

أقول: وليس رفع «الفضل» كما ذكر اتباعًا للخيعل بل رَفْعُه على أنّه صفة لـ «هلوك» على الموضع لأنَّ معناه كما تمشي الهلوك الفضل وعليها الخيعل.

٦- أن يكون الجر على الجوار في النعت ، ولا يكون في البدل والعطف .

قال ابن هشام [١] « ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور».

وقال[٢] « وينبغي امتناعه في «البدل» لأنّه في التقدير من جملة أخرى» .

وقال البغدادي[٣]« جَرّ الجوار لم يسمع إلاّ في النعت على القلة ، وقد جاء في التوكيد في بيت على سبيل الندرة .

وقال أبو حيان:[٤]« ... ولذلك ضعف جدًا قول من حمل قوله « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم» في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت، كون الاسم في باب النعت تابعًا لما قبله من غير واسطة شيءٍ فهو أشد له مجاورة ، بخلاف العطف، إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف وجاز إظهار العامل في بعض المواضع ، فبعدت المجاورة.

---

(١) المغني ٢/٦١٣.

(٢) شذور الذهب ص ٣٣٢.

(٣) خزانة الأدب ٥/٩٣.

(٤) التذكرة ص ٣٤٦.

٧- ألا يحمل شيء من آيات القرآن عليه ،لأنّ رؤساء النحاة قد حكموا عليه بالغلط، وبَعْضُهم قضى عليه بالشذوذ، والندرة ، والقرآن لايحمل على الغلط أو الشـذوذ والندرة ، بل لايحـمل إلاّ على الفـصيـح من الكلام .

قال الزركشي[١] : « تجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذة فإنّ القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش قال الزمخشري في كشافه القديم : القرآن لايعمل فيه إلاّ على ماهو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب دون الشاذ النادر الذي لايعثر عليه إلاّ في موضع أو موضعين ، وبهذا يتبين غلط جماعة من الفقهاء والمعربين حين جعلوا من العطف على الجوار قوله تعالى (وأرجلكم) في قراءة الجر ، وإنما ذلك ضرورة فلا يحمل عليه الفصيح ، ولأنّه إنما يُصَار إليه إذا أمن اللبس، والآية محتملة ، ولأنّه إنّما يجيء مع عدم حرف العطف وهو هاهنا موجود، وأيضًا فنحن في غنية عن ذلك».

وأقول: وعلى التسليم بما أوجبه المخالفون القائلون بالجرّ على الجوار ثم على التسليم بأنَّهُمْ لم يغلطوا كما قال الخليل، إلاّ أننا نقول إنَّ ماورد مجرورًا لا على المجاورة بل على حذف مضاف لاغير كما هو قول السيرافي وابن جني ، واعتمده المحققون من النحاة وهو مانجنح إليه ونعول عليه في هذه المسألة .

وأرى: أن حركة الجرّ على الجوار حركة مناسبة لاحركة إعرابية ، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب مايقتضيه عامل المتبوع[٢].

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٣٠٤.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣/٧٥، وارتشاف الضرب ١/٥٨٢، وما بعدها .

هل ورد الرفع على المجاورة ، والجزم على المجاورة؟

والجواب:

أنكر المحققون من النحاة الرفع على المجاورة وأثبته الأصمعي وابن قتيبة وحملا على ذلك قول الشاعر:

السالك الثغرة اليقظان كالئـــها   مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل[1]

وعدَّه ابن الشجري خطأً فاحشًا وقال عن مُدّعيه إنّه لا معرفة له بحقائق الإعراب[2].

وقال الفاكهي:[3] « ومسألة الرفع للمجاورة عزيزة ذكرها في جمع الجوامع ولم يمثل لها في الشرح ، وقد رأيت رسالة للشيخ أبي حيّان -رحمه الله - في العطف على الجوار ذكر أولها أنَّ قاضي القضاة تقي الدين دقيق العيد سأله عنه فقال : قال بعض معاصرينا يخصه بالمجرور قال: وقد جاء في المرفوع وأنشد:

السالك الثغرة اليقظان كالئـــها   مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فإنه رفع «الفضل» إتباعًا لما قبله لقربه ، قلتَ « وليس الرفع كما ذكر إتباعًا للخيعل بل رفعه على أنّه نعت لهلوك على الموضع لأنّ معناه كما تمشي الهلوك، الفضل وعليها الخيعل».

أما الجزم على الجوار فقد قال به الكوفيون في جواب الشرط فهو - عندهم - مجزوم لمجاورته فعل الشرط قال ابن الأنباري[4]: « أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه مجزوم على الجوار لأن جواب

---

(١) الخزانة ٥/١٠١.

(٢) الأمالي الشجرية ٢/٣١.

(٣) حاشية يس على شرح قطر الندى ص ١٩٠

(٤) الإنصاف ٢/٦٠٢ وانظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٦، وشرح الأشموني ٤/١٣، والتصريح ٢/٣١٣.

الشـرط مجـاور لفعل الشـرط لازم له لايكاد ينفك عنه ، فلمـا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان مجـزومًا على الجوار، واعتمدوا على أدلّة عرضنا لنا في حديثنا عن الجرّ على الجوار، وقد بان من مناقشتها أنّها أدلّة واهية لاتنهض أن تكون حجة ، ولا تَقْوَى على أنّ تكون دليلا لعدم سلامتها للمحتجين بها .

الخاتمــة

وبَعْدَ سفرة طويلة مع هذه الدّراسة بذلت فيها جُهْدًا كبيرًا أسفرت عمّا يأتي:

١- أنَّ الرواية المعتمد عليها تقريرًا لهذه الظاهرة من قبيل الغلط الذي لايجب محاكاته أو محاولة تلمس وجهًا لتصويبه.

٢- أنَّ الشواهد المعتمد عليها عنْدَ القائلين بظاهرة الجر على الجوار لم تَسْلَمْ ممّا يدفعنا إلى القول بِرَدّها وعدم قبولها .

٣- وعلى التسليم بما أوجبه المخالفون القائلون بالجر على الجوار ثُمّ على التسليم بأنهم لم يغلطوا كما قال الخليل يجب ألا نتعدى المسموع منها ، ولا يجوز مجاراته في أساليبنا أو محاكاته في كلامنا.

٤- لمّا كان الجرّ على الجوار شاذًا ينبغي صون القرآن الكريم عنه ، وألاّ نحمل شيئًا من آيات التنزيل عليه لأن القرآن لايحمل إلا على الفصيح من كلام العرب.

٥-أنَّ حركة الجرّ على الجوار حركة مناسبة لاحركة إعرابية ، وأنَّ الحركة الإعرابية مُقَدَّرة بحسب مايقتضيه عامل المتبوع.

المراجع والمصادر

ارتشاف الضرب. أبو حيان ، ت.د./ مصطفى النماس، ١٩٨٢م.

الأزهية في علم الحروف- الهروي، ت/ عبد المعين الملوحي، دمشق ، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

أسرار العربية . للأنباري، ت./ محمد بهجة البيطار ، دمشق ، ١٩٥٧م.

الأشباه والنظائر. السيوطي، ط. حيدر آباد الثانية ١٣٦٠هـ.

الأصمعيات . الأصمعي، ت./أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ط. دار المعارف الأولى.

الأضداد . أبو الطيب، ت./ عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٣م.

إعراب القرآن . الزجاج، ت./إبراهيم الأبياري، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٩٦٥م.

إعراب القرآن . النحاس، ت.د./ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب، ط. الثانية ، ١٤٠٥هـ.

أمالي السهيلي. ت.د./ محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ، ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م .

الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري، ت./ محمد محي الدين عبد الحميد، ط.السعادة ١٣٨٠هـ.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ت./ محمد محي الدين عبدالحميد ط .الخامسة ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

البرهان في علوم القرآن . الزركشي، ت. / محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة .

البسيط في شرح الجمل . لابن أبي الربيع الأشبيلي، ت. د./عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

تذكرة النحاة . لأبي حيان النحوي، ت.د./ عفيفي عبد الرحمن ، ط. الأولى ، ١٩٨٦م.

تسهيل الفوائد . ابن مالك ، ت./ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

التصريح على التوضيح . الشيخ خالد الأزهري ، ط. الحلبي.

توضيح المقاصد والمسالك. المرادي، ت.د./ عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط. الثانية .

حاشية الصبان على الأشموني. محمد بن علي الصبان ، القاهرة .

حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ، ط. مصطفى الحلبي ، ١٣٥٣هـ.

الحجة. لأبي علي الفارسي، ت./ بدر الدين قهوجي، بشير جوبجاتي، مراجعة عبد العزيز رباح ، دار المأمون للتراث ، ط. الأولى ، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

خزانة الأدب. للبغدادي، ت. / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط. الأولى ١٩٨٣م.

الخصائص. لابن جني، ت. / محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي، ت.د./ أحمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، ط. الأولى ١٩٨٦م.

رصف المباني. للمالقي، ت.د./ أحمد الخرّاط ، دمشق ١٩٨٥م.

سر صناعة الإعراب . ابن جني، ت./ حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، ط.الأولى ، ١٩٨٥م.

شرح التسهيل . لابن مالك ، ت.د./ عبد الرحمن السيد والمختون- هجر للطباعة . ط. الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ط. صبيح ١٣٤٤هـ.

شرح الجمل لابن عصفور . ت.د./ صاحب أبو جناح، ١٩٨٠م، العراق.

شرح شذور الذهب ، لابن هشام، ت. / محمد محي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٦٣م.

شرح الكافية . للرضي، دار الكتب العلمية ، بيروت.

شرح المفصل. لابن يعيش، ط. بيروت.

الكتاب . سيبويه، ت./ عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية ، بيروت.

الكشاف، الزمخشري، دار الفكر، بيروت.

مجاز القرآن . لأبي عبيدة . ت.د./ محمد فؤاد ، مكتبة الخانجي، القاهرة

مجمع البيان في تفسير القرآن . لأبي علي الطبرسي، شركة المعارف الإسلامية ، طهران،

المرتجل لابن الخشاب. ت./ علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ.

المسائل العسكرية . لأبي علي ، ت.د./ محمد الشاطر ط. الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي ، ت./ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

مشكل إعراب القرآن ، مكي القيسي، ت./ ياسين السواس، دار المأمون للتراث ، ط. الثانية .

معاني القرآن . للأخفش، ت./ هدى قراعة ، الخانجي، ط. الأولى ، ١٤١١هـ.
معاني القرآن . للفراء، عالم الكتب، ط. الثالثة ، ١٤٠٩٣هـ-١٩٨٣م.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام ، ت./ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
المنصف . لابن جني، ت./ إبراهيم مصطفى ، عبد الله آمين ، دار إحياء التراث القديم ، ط. الأولى ، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
النكت الحسان في شرح غاية الإحسان . لأبي حيّان ، ت./عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط. الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
همع الهوامع . للسيوطي، ت. د./ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

فهـــرس الموضوعـــات	صفحة

الموضوع	صفحة

رقم الإيداع
١٠٢٩٠ / ٢٠٠٠

مكتب الإيمان

للطباعة والكمبيوتر

٣ ش طلعت حرب - توريل - المنصورة

